بيان دولة الكويت في جلسة مجلس الأمن

حول إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

الأربعاء 12 سبتمبر 2018

السيدة الرئيس،

نشكركم في البداية على عقد هذه الجلسة، كما أتقدم بالشكر لوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد جان بيير لاكروا، والرئيسة التنفيذية لمنظمة "إبقاء الأطفال أمنين"، السيدة سارة بلاكمور على إحاطتيهما.

رغم أن الميثاق لم ينص في أي من مواده على عمليات حفظ السلام، إلا أنها حاليا أكثر أنشطة الأمم المتحدة كلفة ومن أكثرها أهمية، وهي أهم أداة متاحة لمجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين، وسأتناول هذه المسألة من ثلاثة زوايا: سبل الإصلاح، والمكافأة والمحاسبة، والتصدي للظواهر السلبية.

أولا: سبل الإصلاح،

إن ما يجمعنا عند الحديث عن عمليات حفظ السلام أولوية الحلول السياسية وتولي مجلس الأمن لمسؤولياته في صون السلم والأمن الدوليين، وعلينا أن نضع نصب أعيننا -عند مناقشة الإصلاح أو تنفيذه أو مراجعته - احترام سيادة الدول والالتزام بالمبادئ الثلاثة لحفظ السلام، وهي موافقة الدول المعنية والحياد واستخدام القوة في الدفاع عن النفس أو الولاية.

إن بداية الإصلاح تكمن في صياغة ولايات واضحةٍ وهادفة وتدعم عملية سياسية قائمة، يليها تحديد مهام دقيقة يمكن قياس التقدم في تنفيذها، ثم مراجعة الجهد الجماعي للأمانة العامة ومجلس الأمن والدول المساهمة بقوات لتحديد أوجه القصور والإنجاز، ويمثل القرار 2378 (2017) مرجعا مهما يسترشد به المجلس في مناقشاته الحالية، حيث يناقش المجلس على أكثر من مستوى ملف الإصلاح، سواء عبر مبادرات الأمين العام التي ندعمها، أو قرار المجلس، أو على مستوى هيئاته الفرعية، وإن مناقشاتنا تدور حول أهمية تحقيق هدفنا السامي المشترك، وهو السلام المستدام، عبر توفير مسببات النجاح في مجال حفظ السلام، كالأفراد المدربين عمليا ونظريا ولغويا، والمعدات اللازمة، والسياسات الواضحة، والمراجعات الدقيقة.

وهنا، أود أن أبدي استعدادنا للتعاون مع وفد الولايات المتحدة والدول الأعضاء في المجلس نحو إصدار قرار خلال الأيام القادمة دعما لسبل الإصلاح، وتطويرا لعمليات حفظ السلام بناء على التوافقات السابقة وإسهاما في تطوير أداء حفظ السلام، على مستوى المقر والميدان، ونقله إلى مستويات أسمى.

ثانيا: المكافأة والمحاسبة،

لطالما ناقشنا، واختلفنا أحيانا، حول كيفية المحاسبة عند حالات الإخفاق، وعلينا كذلك أن نأخذ بعين الاعتبار أيضا الحالات العديدة للإنجاز على مستوى عمليات حفظ السلام، فالعقود السبعة التي مضت على حفظ السلام مليئة بالأمثلة التي حققت عمليات حفظ السلام من خلالها ولاياتها بالشكل المطلوب، وبأقل قدر من الخسائر في الأرواح والأموال، ولعل أحد تلك الأمثلة بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت (UNIKOM)، خلال الفترة من 1991-2003.

وخلال الشهر الحالي، سواء عند الحديث عن إعلان الالتزامات المشتركة أو خطة عمل الأمانة العامة بشأن تقرير الجنرال/ كروز، أو ما سبق ذلك من تقارير وخطط، فإن جهود الأمانة العامة بقيادة السيد/ أنطونيو غوتيريش تستحق الدعم والإشادة، ومنها ما يتعلق بالسياسات الرامية نحو ترسيخ قيم المحاسبة والانضباطية والأداء المتميز، مع أهمية احترام سيادة الدول عند التعامل مع حالات خاصة بأفرادها النظاميين.

قبل ستة أشهر، استمعنا من الأمين العام لعناصر مبادرة بشأن حفظ السلام (A4P)، والتي يعتبر الأداء أحد عناصرها الأساسية، لذلك نتطلع نحو العمل مع الأمانة العامة لتحقيق تخطيط واف ومستنير لعمليات حفظ السلام ومراجعاتها.

ومن هنا أنتقل للزاوية الثالثة: التصدي للظواهر السلبية،

إن تلك الظواهر، ومنها الاستغلال والانتهاك الجنسيين، تتطلب تضافر جهودنا نحو ضمان القضاء عليها، ودعم سياسة الأمين العام في عدم التسامح معها إطلاقا، وتقدير ما تقوم به الدول المساهمة بقوات في التعامل السريع والحازم مع حالات الإخلال بالانضباط.

أما حماية المدنيين -وهي صلب عمل معظم قوات حفظ السلام- فلا يمكن تحقيقها بالشكل الصحيح دون أن يشعر المدنيون بأن أي تهديد لهم، ومن أي مصدر كان، يعتبر خطا أحمر لن نقبل به أبدا لا على مستوى البعثة ولا الأمم المتحدة بكافة أجهزتها ولا الدول الأعضاء.

وختاما،

نستذكر تضحيات حفظة السلام على مر أكثر من سبعين عاما حفاظا على أرواح الأبرياء، ونعرب عن تقديرنا لمشاركات الدول الأعضاء في حفظ السلام، سواء عبر المساهمة بقوات، أو بتوفير العتاد والتدريب والقدرات والخبرات اللازمة لنجاح عمليات حفظ السلام.

وشكرا!